مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: أثر بعض متغيرات البيئة الاستثمارية الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر في إقليم كردستان العراق للمدة 2006 – 2016

اسم الكاتب: م.د. سعد عبدالكريم حماد فرحان، ذاكر هادي عبدالله اللهيبي

رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3595

تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 23:15 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تـنـمية الرافديـن

العدد ١١٩ المجلد ٣٧ لسنة ٢٠١٨

أثر بعض متغيرات البيئة الاستثمارية الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر في إقليم كردستان العراق للمدة ٢٠٠٦-٢٠١٦

The Impact Of Some Variables Of The Economic Investment Environment On Foreign Direct Investment In The Kurdistan Region Of Iraq For The Period 2006-2016

الدكتور سعد عبد الكريم حماد فرحان
مدرس-كلية طب الاسنان
جامعة الانبار

ذاكر هادي عبدالله اللهيبي
ماجستير علوم اقتصادية

Saad A. Hammad
University of Anbar
Faculty of Dentistry
Saad_85@yahoo.com

Thakir H. Abdullah
Master of Economics
thakerhadi10@gmail.com

تأريخ استلام البحث ٢٠١٨/٥/٢ تأريخ قبول النشر ٢٠١٨/٨/٢٠

المستخلص

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر، أحد أهم مصادر التمويل الخارجي في الوقت الحاضر، التي من شأنها توفير رؤوس الأموال لعملية التنمية، وأداة لإدخال التقنيات الحديثة والخبرة الفنية والإدارية إلى إقليم كردستان العراق، وزيادة مهارات القوى العاملة، وادخال الأساليب الحديثة في الانتاج، ورفع كفاءة المنتجات المحلية، وزيادة قدرتها التنافسية. لذا هدف البحث إلى التعرف على طبيعة البيئة الاستثمارية المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر، وقياس أثر مؤشرات البيئة الاستثمارية الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر في إقليم كردستان العراق، باستخدام أنموذج الانحدار الذاتي ذي فترات الإبطاء الموزعة Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL). وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة (الناتج المحلي الإجمالي، متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) والمتغير التابع (الاستثمار الأجنبي المباشر) خلال مدة الدراسة، وهناك علاقة أثر طويلة الأجل عكسية ومعنوية بين سعر الفائدة والاستثمار الأجنبي المباشر، كما أظهرت النتائج عدم وجود علاقة أثر طويلة الأجل بين (سعر الصرف الرسمي، معدل التضخم) والاستثمار الأجنبي المباشر. وأوصت الدراسة بالعمل على إصدار المزيد من التشريعات والإجراءات التي تشجع على خلق بيئة استثمارية جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تحسين الاوضاع السياسية والأمنية ومؤشرات الاقتصاد الكلي وتنمية البنى التحتية، وتبسيط الإجراءات الإدارية في الوزارات والهيئات والمؤسسات ذات العلاقة بالاستثمار الأجنبي، ومن الأفضل في هذا المجال تبني مفهوم الحكومة الإلكترونية، وتطوير الجهاز المصرفي لما له من دور في تمويل المشروعات الاستثمارية، و وضع برامج وسياسات ترويج للفرص الاستثمارية المتاحة في إقليم كردستان العراق.

الكلمات المفتاحية: *البيئة الاستثمارية، متغيرات البيئة الاستثمارية الاقتصادية، الاستثمار الأجنبي المباشر.*

Abstract

Foreign direct investment (FDI) is one of the most important sources of external financing at the present time, which provides capital for the development process, an instrument for introducing modern technologies and technical and administrative expertise to the Kurdistan region of Iraq, increasing manpower skills, introducing modern methods of production, , Increasing their competitiveness. The objective of the research is to identify the specific investment environment of foreign direct investment and to measure the impact of economic investment environment indicators on foreign direct investment in the Kurdistan region of Iraq using the Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL) model. The study found that there is a long-term equilibrium relationship between the independent variables (GDP, GDP per capita) and the dependent variable (FDI) during the study period. There is a long-term adverse and significant effect between the interest rate and foreign direct investment. The results also showed that there was no long-term impact relationship between (official exchange rate, inflation rate) and foreign direct investment (FDI). The study recommended the issuance of more legislation and procedures that encourage the creation of an attractive investment environment for foreign direct investment by improving political and security conditions, macroeconomic indicators and infrastructure development, and streamlining administrative procedures in ministries, bodies and institutions related to foreign investment. The concept of e-government refers to the

development of the banking system because of its role in the financing of investment projects, and the development of programs and policies promotion of investment opportunities available in the Kurdistan region of Iraq.

Key words: *investment environment, economic investment environment variables, foreign direct investment.*

المقدمة

لقد شهد الواقع الاقتصادي بعد عام (٢٠٠٣) تشخيص تحديات آنية وتحديد رؤى مستقبلية لتنمية وتطوير إقليم كردستان، إذ أخذت حكومة الإقليم على عاتقها وضع برامج الإصلاح وهيكلة الاقتصاد في الإقليم، وتمثلت هذه البرامج في مجموعة من الإجراءات والإصلاحات الاقتصادية والإدارية والتشريعات القانونية التي من شأنها جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية للإقليم بهدف تحقيق تنمية فعلية ومستدامة توقفت عجلتها بسبب الظروف السياسية والأمنية التي عانى منها العراق وألقت بظلالها على كافة القطاعات الاقتصادية. ويمكن القول إن الإقليم شهد تطوراً ملموساً في مختلف المجالات بفضل الإرادة الحاضرة للتغيير وتطبيق برامج الإصلاح، ويتضح ذلك من خلال التطور في البنية التحتية والإصلاحات التشريعية الواسعة والمتلاحقة التي شملت الكثير من الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فضلاً عن القوانين المستحدثة وفي مقدمتها قانون الاستثمار الذي أصدره الإقليم في عام (٢٠٠٦) مما يسهم في تطوير البيئة الاستثمارية فكلما تحسنت البيئة الاستثمارية كان أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي أسرع وأقوى، فالحرية الاقتصادية وسهولة الإجراءات وتوفر أسواق مالية متطورة وانخفاض مؤشرات الفساد وارتفاع مستوى التعليم والتدريب تزيد بشكل كبير من مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي.

أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ يعد أحد أهم مصادر التمويل الخارجي في الوقت الحاضر، التي من شأنها توفير رؤوس الأموال لعملية التنمية، وأداة لإدخال التقنيات الحديثة والخبرة الفنية والإدارية إلى إقليم كردستان العراق، وزيادة مهارات القوى العاملة، وإدخال الأساليب الحديثة في الإنتاج، ورفع كفاءة المنتجات المحلية، وزيادة قدرتها التنافسية.

مشكلة البحث

إن عدم كفاية الموارد المالية في إقليم كردستان وقصور التمويل للمشاريع الاقتصادية واختلال هيكل الانتاج دفع إلى اللجوء إلى الاستثمار الأجنبي المباشر لسد فجوة الموارد المحلية والحصول على التمويل اللازم لتحقيق تنمية اقتصادية.

فرضية البحث

إن البيئة الاستثمارية الاقتصادية المتمثلة ببعض متغيرات الاقتصاد لها أثر ودور فعال في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

هدف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١. التعرف على طبيعة البيئة الاستثمارية المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر في إقليم كردستان العراق.
٢. تحليل تطورات متغيرات الدراسة من خلال استعراض البيانات.
٣. قياس أثر بعض مؤشرات البيئة الاستثمارية الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر في إقليم كردستان العراق.

منهج البحث

تم اعتماد المنهج التحليلي الوصفي من خلال جمع البيانات وتحليلها، فضلاً عن المنهج الكمي القياسي باستخدام أنموذج الانحدار الذاتي ذي فترات الابطاء الموزعة Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL).

حدود البحث

تشمل الحدود المكانية للبحث إقليم كردستان العراق، أما الحدود الزمانية فتشمل المدة (٢٠٠٦-٢٠١٦).

هيكل البحث

قُسِّم البحث إلى ثلاثة محاور وخاتمة

١- الإطار النظري للبيئة الاستثمارية والاستثمار الأجنبي المباشر.
٢- تحليل العلاقة بين البيئة الاستثمارية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر.
٣- قياس العلاقة بين بعض مؤشرات البيئة الاستثمارية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر.

١- الإطار النظري للبيئة الاستثمارية والاستثمار الأجنبي المباشر

أولاً - مفهوم البيئة الاستثمارية

إن قيام المستثمر باستثمار أمواله أو خبرته الفنية والتكنولوجية في دول أخرى يتوقف على مدى توافر بيئة ملائمة للاستثمار في الدول التي يستثمر فيها، إذ ينصرف مفهوم البيئة الاستثمارية إلى مجموع الظروف والأوضاع المؤثرة في اتجاهات رؤوس الأموال وتوطنها، فالأوضاع العامة للبلد وما يتصف به من استقرار أو اضطراب، والتنظيم الإداري للبلد المضيف وما يمتلكه من ميزات جغرافية وديموغرافية وتوفر عوامل الإنتاج وما يمتلكه البلد من بنى تحتية، فضلاً عن برامج الدولة وموازناتها وخططها الاقتصادية، ومدى مساهمتها في تحقيق نمو في الداخل ومتوازن مع الخارج، وطبيعة الأسواق السائدة في البلد وآلياتها والتشريعات والقوانين ومدى كمالها ووضوحها وتوازنها بما يترتب عليها من حقوق وأعباء، كل هذه العناصر تدخل في مفهوم البيئة الاستثمارية، إذ تعد هذه العناصر متداخلة وتؤثر وتتأثر ببعضها البعض. (شلغوم، ٢٠١٢، ٨٠-٨١) وتعرف البيئة الاستثمارية بأنها مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية وتأثير تلك الظروف إيجابياً أو سلبياً على فرص نجاح المشاريع الاستثمارية وعلى حركة واتجاهات الاستثمار. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ٢٠٠٢، ٤) ويمكن القول إن البيئة الاستثمارية تتمثل في الأوضاع أو العوامل الاقتصادية والسياسية والقانونية والاجتماعية المكونة للبيئة التي تتم فيها عملية الاستثمار، إذ تشكل هذه العوامل في محصلتها عوامل جذب أو عوامل طرد للاستثمار الأجنبي المباشر.

ثانياً- البيئة الاستثمارية في اقليم كردستان

ويمكن إيضاح أهم عناصر البيئة الاستثمارية في إقليم كردستان كما يأتي:

- **الاستقرار السياسي والأمني**

يعد الاستقرار السياسي والأمني من المحددات المهمة للاستثمار الأجنبي المباشر، إذ يؤدي دوراً هاماً في تشجيع المستثمرين الأجانب على الاستثمار في البلدان المستقرة سياسياً وأمنياً، والعكس صحيح نظراً لتأثر النشاط الاقتصادي بالأوضاع السياسية والأمنية للبلد المضيف لذلك فأن عدم الاستقرار السياسي والأمني يترتب عليه عدم استقرار السياسة الاقتصادية الأمر الذي يجعل المستثمر الأجنبي غير مطمأن على مستقبل مشاريعه الاستثمارية، وبالعكس كلما كان البلد المضيف مستقر سياسياً وامنياً كلما اطمأن المستثمرون وبالتالي تشجيعهم على المزيد من الاستثمارات، ويعد إقليم كوردستان منطقة جاذبة للاستثمار المحلي والأجنبي لما يتمتع به من استقرار سياسي وأمني نسبي، إذ يشكل هذا الاستقرار أحد العوامل الهامة لجذب الاستثمارات الأجنبية للإقليم (حديد، ٢٠١٢، ٣٧٦) ومما يعزز البيئة الاستثمارية في إقليم كردستان انضمام العراق إلى المؤسسة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA) التابعة للبنك الدولي عن طريق توفير التأمين ضد المخاطر السياسية مثل الضمانات ضد مخاطر نزع الملكية والإخلال بالتعاقدات والاضطرابات والحروب الأهلية والانفلات الأمني مما يسهم في جذب المستثمرين الأجانب وتشجيعهم على الاستثمار في العراق (عبدالرضا والجوارين، ٢٠١٢، ١٣٤).

- **البيئة التشريعية والقانونية**

بذلت حكومة إقليم كردستان العراق جهوداً كبيرة لتوفير بيئة جاذبة للاستثمار ومن جميع الجوانب، إذ تم إصدار قانون الاستثمار رقم (٤) لعام ٢٠٠٦ بهدف خلق مناخاً مشجعاً للاستثمار وإزالة المعوقات القانونية وفسح المجال لتوظيف رأس المال الوطني والأجنبي مجتمعاً أو منفرداً في المشاريع الاستثمارية بالشكل الذي يسهم بصورة فعالة في عملية التنمية الاقتصادية، ومن أجل منح تسهيلات وحوافز تشجيعية وإعفاءات ضريبية لرؤوس الأموال المستثمرة وإيجاد هيئة استثمارية مختصة لتنظيم الجوانب المختلفة لعمليات الاستثمار في الإقليم. (قانون الاستثمار، ٢٠٠٦، ٧) إذ منح هذا القانون امتيازات كبيرة للمستثمرين وتأسست بموجبه هيئة الاستثمار في إقليم كردستان، وهي هيئة مستقلة ترتبط مباشرة برئاسة مجلس الوزراء، وقد نصت الفقرة الثانية من المادة العاشرة على أن يكون للهيئة رئيس بدرجة وزير، وله حقوق وصلاحيات الوزير، وهو المسؤول عن توجيه أعمالها والإشراف والرقابة على نشاطاتها وكل ما له علاقة بمهام الهيئة، ولأهمية هذا القانون في تنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر سوف نستعرض أهم أحكام هذا القانون وعلى النحو الآتي:

- **الإعفاءات الضريبية والكمركية**: وتتضمن ما يأتي: (قانون الاستثمار، المادة الخامسة، ٢٠٠٦، ٦-٧)

١- يعفى المشروع من جميع الضرائب والرسوم غير الكمركية لمدة ١٠ عشر سنوات اعتباراً من تاريخ بدء المشروع بتقديم الخدمات أو تأريخ الإنتاج الفعلي.

٢- تعفى جميع الآلات والأجهزة والمعدات والآليات والمكائن المستوردة للمشروع من الضرائب والرسوم وشرط الحصول على إجازة الاستيراد، على أن يتم إدخالها عن طريق المعابر الحدودية للإقليم خلال سنتين من تاريخ الموافقة على قوائمها من قبل رئيس الهيئة، وأن تستخدم لأغراض المشروع حصراً وبعكسه لا تشملها هذه الإعفاءات ويلزم المستثمر بدفع الضريبة ويعاقب بغرامة قدرها ضعف مبلغ الضريبة المستحقة.

٣- تعفى قطع الغيار المستوردة للمشروع من الضرائب والرسوم على أن لا تزيد قيمتها عن (15%) من قيمة المكائن والمعدات، وذلك بقرار مسبق من رئيس الهيئة بالموافقة على قوائمها وكمياتها.
٤- تعفى الآلات والأجهزة والمكائن والآليات والعدد اللازمة لتوسيع المشروع أو تطويره أو تحديثه من الضرائب والرسوم.
٥- تعفى المواد الأولية المستوردة من الرسوم الكمركية لمدة ٥ خمس سنوات على أن تحدد أنواع وكميات هذه المواد من قبل الهيئة مع إعطاء الأولوية لاستخدام المواد الأولية المحلية المتوفرة والملائمة للمشروع الاستثماري كماً ونوعاً.
٦- يحق للمستثمر وفق أحكام هذا القانون استيراد جميع احتياجات مشروعه، ومنها الآلات والآليات والأجهزة والمعدات، وتعفى هذه المستوردات من جميع الرسوم الكمركية الداخلة من المعابر الحدودية للإقليم شريطة استخدامها حصراً لأغراض المشروع.

- **إعفاءات إضافية:** أعطى هذا القانون حوافز وتسهيلات إضافية للمشاريع الاستثمارية المجازة وذلك في الحالات الآتية:
١- المشاريع التي تقام في المناطق الأقل نمواً في الإقليم.
٢- المشاريع المشتركة بين المستثمر الوطني والأجنبي.

وذلك لتشجيع الاستثمارات وإقامة المشاريع في مناطق خارج المدن الرئيسة، وكذلك تحفيزاً للمستثمرين المحليين القادرين على بناء شراكات مع شركات أجنبية وبصورة عامة فإن هذا القانون يعد من القوانين المشجعة والمتطورة مقارنة مع قوانين كثيرة منها قانون الاستثمار الاتحادي رقم (١٣ لسنة ٢٠٠٦) المعدل.

- **معاملة المستثمر الأجنبي:** وتنص على ما يأتي: (عبدالرضا والجوارين، ٢٠١٢، ١٣٤)

١. يعامل المستثمر والرأسمال الأجنبي كالمستثمر والرأسمال الوطني، ويكون للمستثمر الأجنبي الحق في امتلاك كامل رأس مال أي مشروع يقيمه في الإقليم وتنص المادة الرابعة على أن حق الامتلاك يشمل البنايات والأراضي.
٢. للمستثمر الأجنبي حق التملك واستئجار الأراضي والسيارات الإنتاجية وفق أحكام هذا القانون, يحق له أن يشتري أو يستأجر لصالح مشروعه الاستثماري عقارات سكنية وسيارات غير إنتاجية بما يتطلب المشروع بعد موافقة الهيئة على ذلك.
٣. للمستثمر الأجنبي الحق في تأمين مشروعه الاستثماري من قبل أي شركة تأمين أجنبية أو وطنية يعدها ملائمة، ويتم بموجبه تأمين كافة جوانب العمليات التي يقوم بها.
٤. السماح للمستثمر الأجنبي أن يحول إلى الخارج أرباح وفوائد رأسماله وفق أحكام هذا القانون.
٥. للمستثمر الأجنبي الحق في إعادة رأسماله إلى الخارج عند تصفية المشروع أو التصرف فيه بما لا يتعارض مع أحكام القوانين والاجراءات الكمركية والضريبية المعمول بها.
٦. إعطاء الحق للمستثمر الأجنبي بتحويل استثماره كلياً أو جزئياً إلى مستثمر أجنبي آخر أو إلى مستثمر وطني أو التنازل عن المشروع لشريكه بموافقة الهيئة.
٧. إعطاء الحق للمستثمرين بفتح حسابات مصرفية لصالح المشروع الاستثماري بالنقد الوطني أو الأجنبي أو كلاهما لدى المصارف في الإقليم أو خارجه.
٨. إعطاء الحق للمستثمر الأجنبي باستخدام الأيدي العاملة المحلية أو الأجنبية اللازمة للمشروع مع إعطاء الأولوية إلى الأيدي العاملة المحلية.

- **البيئة الاقتصادية**

إن الأداء الجيد للاقتصاد وتحقيق معدلات نمو مرتفعة يساعد في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ويعد النمو الاقتصادي أحد أهم العوامل المؤثرة على المستثمرين عند اتخاذ قرارهم الاستثماري, إذ يمثل النمو الاقتصادي أحد الركائز الأساسية لعملية ذات أبعاد متعددة هي عملية التحديث التي تؤدي إلى إحداث تحول جذري في طبيعة المجتمع باتجاه تطوره، وتتمثل البيئة الاقتصادية في ما يحققه البلد من معدل نمو حقيقي يعكس مستوى التطور الاقتصادي للبلد بما يترتب على ذلك من إمكانات تؤدي إلى تحقيق التراكم الرأسمالي، وما ينتج عن هذا التراكم من رفع مستوى الإنتاج والإنتاجية. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ٢٠٠٦، ٥) وعند تحليل الواقع الاقتصادي في إقليم كردستان من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية كالناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه وإجمالي تكوين رأس المال الثابت، ولاسيما للمدة (٢٠٠٦-٢٠١٣)، تبين أنها شهدت انتعاشاً ونمواً ملحوظاً، لاسيما بعد أن تحول اقتصاد الإقليم من مبدأ التخطيط المركزي إلى اقتصاد حر قائم على مبدأ الانفتاح والحرية الاقتصادية وتشجيع التجارة الحرة والاستثمارات الأجنبية بدرجة كبيرة، مما ساعد على جذب الاستثمارات إلى الإقليم، كما أن ضعف عنصر الاستقرار الاقتصادي والنقدي يعد من المحددات الرئيسة التي تسهم بشكل فاعل في تحجيم البيئة الاستثمارية، فعندما يعاني الاقتصاد من حالة تضخم وانعكاساته على الصادرات وعلى القيمة الحقيقية للعملة الوطنية، مما يترتب على ذلك من فقدان الثقة في الوضع الاقتصادي وانخفاض الحافز لدى المستثمرين، كما تعد أسعار الصرف أحد المؤشرات الأساسية التي تعكس المخاطر الاقتصادية في مؤشر التنافسية، ولقد استخدم الاقتصاديون مؤشرات أسعار الصرف الحقيقية في قياس القدرة التنافسية بين الدول وتقدير أسعار الصرف التوازنية، لذا فإن انخفاض أسعار الفائدة واستقرار أسعار صرف العملة ومستوى التضخم المنخفض نسبياً تعد من أبرز المكونات الاقتصادية للبيئة الاستثمارية في إقليم كردستان، ويشكلان عوامل جذب للاستثمارات الأجنبية. (العفلوكي، ٢٠١٦، ١٨٣)

- **الموارد الطبيعية والبشرية**

يعد توافر العناصر الطبيعية والبشرية أحد العناصر المهمة المكونة للمناخ الاستثماري، إذ تشكل عناصر جذب مهمة للاستثمار وخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يرتبط طردياً مع وفرة الموارد الطبيعية في الدول المضيفة من أجل تخفيض تكاليف الإنتاج إلى أقل ما يمكن بهدف زيادة الأرباح، وتتوافر في إقليم كردستان موارد طبيعية وفي مقدمتها النفط والغاز الطبيعي، إذ يقدر احتياطي النفط (٤٥) مليار برميل، واحتياطي الغاز الطبيعي المؤكد (٣) ترليون متر مكعب، وإن توافر الموارد البشرية والأيدي العاملة الرخيصة تشكل عوامل مشجعة للاستثمار؛ لأن انخفاض التكاليف الإنتاجية يؤدي إلى دعم القدرة التنافسية للشركات الأجنبية وخصوصاً تكاليف عنصر العمل. (عبدالرضا والجوارين، ٢٠١٢، ١٣٦-١٣٧) إذ بلغ عدد سكان إقليم كردستان في عام (٢٠١٦) (٥،٦١٤،٠٧٠) مليون نسمة، وكان معدل نمو السكان (٢,٨%) للمدة (٢٠٠٦-٢٠١٦)، (هيئة الاحصاء_قسم السكان القوى العاملة، ٢٠١٦، ٢) ويقدر المجموع الكلي لقوة العمل حوالي (٢,٨) مليون عامل عام (٢٠٠٧)، وكانت نسبة التشغيل للقوى العاملة في القطاع العام (٣٨%) من مجموع قوة العمل، نتيجة لتغير واقع التشغيل في الإقليم بعد عام (٢٠٠٣)، في حين استحوذ القطاع الخاص على النسبة الأكبر والتي ازدادت إلى (٥٢,٣%) عام (٢٠٠٧)، وكما موضح في الجدول ١. (هيئة احصاء إقليم كردستان، ٢٠١٦، ٣٢).

الجدول ١
نسبة تشغيل السكان في سن العمل بحسب القطاعات الاقتصادية والمحافظات في الإقليم لعام (٢٠٠٧)

المحافظة	القطاع الحكومي %	القطاع الخاص %	القطاع المختلط %	اخرى %
اربيل	٣٧,٢	٤٩,٢	١,٣	١٢,٣
السليمانية	٣٣,٣	٥٩,١	٠	٧,٦
دهوك	٥١,٩	٤٠,١	٠,١	٧,٩
المعدل	٣٨	٥٢,٣	٠,٥	٩,٢

المصـــدر: وزارة التخطـيط فـي إقلـيم كردسـتان (٢٠١١)، خطـة التنميـة الاسـتراتيجية (٢٠١٢–٢٠١٦)، اربيل، ٣٢.

- البنى التحتية

تتأثر تكلفة الإنتاج بشكل كبير بالبنية التحتية للدولة المضيفة، مما يستوجب النهوض بواقع البنى التحتية والعمل على تحسينها لكي تواكب متطلبات الشركات الاستثمارية وبالتالي تسهم في جذب الاستثمار، إذ يواجه البلد ذو البنى التحتية الضعيفة صعوبة في جذب الاستثمار الأجنبي، وبالنسبة لإقليم كردستان فإنه يمتلك نسبة مقبولة من البنية التحتية كالطاقة والطرق والمواصلات والمياه والمطارات لكنها تحتاج الى تطوير بشكل أكبر، لأن الشركات الأجنبية تهتم كثيراً بمدى توافر البنى التحتية التي تؤثر في طبيعة القرار الاستثماري. (عبدالرضا والجوارين، ٢٠١٢، ١٣٦) فمثلاً قطاع الكهرباء يعد الوصول إلى الإمدادات الكهربائية بسعر معقول أمراً أساسياً بالنسبة للشركات الاستثمارية، كما تسهل البنى التحتية للنقل فرصاً للشركات للبيع والشراء في أسواق مختلفة، وبالتالي تشجع على جذب المستثمرين، وإن تكاليف النقل الدولي المنخفضة تشجع على التجارة ذاتها، وفي إقليم كردستان توجد مجموعة من المعابر الحدودية مع كل من تركيا وسوريا وإيران، إذ يمكن الاستفادة منها في مجالي التجارة والنقل، كما لن يكون هناك عائق في مجال النقل الجوي نظراً لوجود مطارين دوليين أحدها في أربيل والآخر في السليمانية، مما يسهل عملية النقل الجوي وبالتالي تعد البنى التحتية في إقليم كردستان مشجعة على الاستثمار سواء كان وطنياً أو أجنبياً. (العفلوكي، ٢٠١٦، ١٨٥)

- البيئة الاجتماعية

تتمثل البيئة الاجتماعية بالمبادئ والقيم والعادات والتقاليد الاجتماعية وكذلك المستوى الثقافي ونوعية الحياة، إذ يكون لها دور في جذب الاستثمارات، وكلما كانت هذه العناصر إيجابية شجعت على جذب الاستثمارات، ويتمتع المجتمع في إقليم كردستان بالانفتاح والتسامح، ولا توجد هناك مشاكل عرقية ودينية ومذهبية، مما يسهل في اندماج المستثمر الأجنبي في الوسط الاجتماعي والثقافي، وكذلك سياسة التحرر والانفتاح الاقتصادي المتبعة في الإقليم، لها دور في تعزيز هذه البيئة الاجتماعية وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية. (النقشبندي، ٢٠١١، ٦٠)

٣- الاستثمار الأجنبي المباشر

أولا- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

عند تناول مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر يبدو من الواضح أنه كل استثمار خارج الحدود الوطنية للمستثمر يعد استثماراً أجنبياً للبلد المُستَثمَر فيه سواء كان المستثمر فرداً أو شركة أو دولة، ويحدث الاستثمار الأجنبي المباشر عند الاستثمار مباشرة في الانتاج أو غيره من المرافق في بلد

أجنبي، ويعرّف بعض الاقتصاديين الاستثمار الأجنبي بأنه عملية اقتصادية الهدف منها خلق رؤوس أموال عن طريق القيام بمشاريع اقتصادية طويلة الأجل تعمل على تحقيق فوائض مالية وتوفير احتياجات مختلفة. (السامرائي، ٢٠٠٦، ٤٩) ويعرّف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه استثمار يقام في دولة معينة، وتكون ملكيته أجنبية سواء كان المستثمر فرداً أو شركة أجنبية، وتختلف أنواعه بحسب نوع الاستثمار. (الهادي، ٢٠١٠، ٢٣) كما ويعرّف بأنه عبارة عن المشروعات التي يقوم بها المستثمر الأجنبي، ويكون له حق ملكيتها وإدارتها إما بسبب الملكية الكاملة لها أو ملكيته لنسبة منها. (مبروك، ٢٠٠٧، ٣١) وعرفه صندوق النقد الدولي على أنه قيام الشركة بالاستثمار في مشروعات خارج حدود البلد الأم، إذ يمتلك المستثمر (١٠%) أو أكثر من رأس مال الشركة المساهمة على أن يمارس المستثمر نوعاً من التأثر في إدارة المشروع الاستثماري. (UNCTAD, 2004, 345) وكذلك يعرّف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه انتقال رؤوس الأموال الأجنبية إلى الخارج للاستثمار بشكل مباشر والعمل في صورة وحدات تمويلية أو صناعية أو زراعية أو إنشائية أو خدمية، ويكون المحرك الرئيس لهذا الاستثمار الأجنبي هو حافز الربح. (الحياني، ٢٠١٣، ٣٢) وبذلك يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه استثمار حقيقي طويل الأجل في أصول انتاجية، وإن هذا النوع من الاستثمار يقوم به شخص طبيعي أو معنوي (شركة مثلاً) يقيم في بلد معين ويستثمر أمواله في بلد آخر.

ثانيا- أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبرى في اقتصادات الدول المضيفة لما له من آثار إيجابية عديدة، إذ يسهم في زيادة الاستثمار من خلال تدفقاته إلى تلك الدول، كما يمارس دوراً مهماً في إيجاد فرص عمل جديدة وبالتالي الحد من مشكلة البطالة والتي تمثل مشكلة كبيرة في الدول النامية، كما يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات من خلال تدفق رؤوس الاموال الأجنبية، مما يجعله مصدراً مهماً للحصول على العملات الأجنبية وزيادة رأس المال المادي، كما ويسهم في تنمية قطاع التصدير والذي يعد حاجة ملحة للدول النامية. (خليفة ومحمود، ٢٠١٦، ٥) يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أهم مصدر من مصادر التمويل الخارجي للتنمية في الدول النامية مقارنة بالاقتراض من الخارج والآثار الضارة المترتبة عليها، وبذلك يكون مساهماً في سد الفجوة بين الادخار والاستثمار، كما ويسهم في نقل التكنولوجيا المتطورة والمهارات والخبرات الإدارية الحديثة إلى الدول المضيفة والتي لها دور كبير في تطوير مهارة العمال ورفع كفاءة الانتاج؛ نظراً لخبرة الشركات الأجنبية بالنشاط الاقتصادي ومعرفتها الواسعة لفنون الانتاج والتسويق، ويزيد الاهتمام بالبحث والتطوير وتحسين القدرة التنافسية لاقتصادات الدول المضيفة، فضلاً عن أنه يسهم في زيادة الانتاج والانتاجية، مما يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه وبالتالي يستطيع الاستثمار الأجنبي المباشر أن يؤدي دوراً اساسياً في عملية التنمية في الدول المضيفة وزيادة معدلات نموها الاقتصادي وتحسين مستوى الرفاهية. (زكري وحسن، ٢٠١٤، ٦)

٢ ــ تحليل العلاقة بين البيئة الاستثمارية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر

اولا- الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

يعد الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات الاقتصادية المعبرة عن النمو الاقتصادي في أي بلد، ويمثل الناتج المحلي الإجمالي القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في البلد خلال مدة زمنية معينة عادة ما تكون سنة. (Irvin and Tucker, 2011, 131)، ولقد أظهرت

البيانات خلال المدة (٢٠٠٦–٢٠١٦) تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (علماً أن الجهات المختصة في الإقليم لم تقم بحساب الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة إلى الآن)، إذ ازداد من (٨،٨١٨) مليار دينار عام (٢٠٠٦) إلى (١٥،٣٩٧) مليار دينار عام (٢٠٠٧) بمعدل تغير (٧٥%)، ثم ازداد إلى (٢٤،٧٢٦) مليار دينار عام (٢٠٠٨) بمعدل تغير (٦١%)، ثم ازداد إلى (٢٧،٦٠٠) مليار دينار عام (٢٠١٢) بمعدل تغير (١٤%) عن عام (٢٠١١)، ثم وصل إلى (٣٣،٦٤٠) مليار دينار عام (٢٠١٣) بمعدل تغير (٢٢%) عن عام (٢٠١٢)، ويعود سبب هذه الزيادات إلى تحسن الوضع الاقتصادي نتيجة زيادة إيرادات الصادرات النفطية العراقية وانعكاسها على زيادة الموازنة، ثم بدأ بالانخفاض خلال السنوات الثلاث الأخيرة، إذ كان معدل تغير سالب (-٧%، -٣%، -٧%) للأعوام (٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦) على التوالي، وكما موضح في الجدول ١، ويعود بسبب هذا الانخفاض إلى الازمات الاقتصادية والسياسية والامنية والمالية التي يعيشها العراق بشكل عام والإقليم بشكل خاص والمتمثلة بالحرب ضد الارهاب وانخفاض أسعار النفط الخام وانخفاض الموازنة العامة، وتشكل الايرادات النفطية أكثر من (٩٠%) من الايرادات العامة، إذ يمر الإقليم بأزمة مالية كبيرة منذ عام (٢٠١٤) وإلى الآن بسبب الخلافات بين حكومة الإقليم والحكومة الاتحادية حول تصدير النفط من حقول الإقليم، فضلاً عن الخلافات السياسية والتقاطعات الإدارية التي تسببت بانقطاع حصة الإقليم من الموازنة العامة والتي نتج عنها الأزمة المالية التي يمر بها الإقليم، ويعكس تذبذب الناتج المحلي الاجمالي طبيعة الظروف الاقتصادية التي مر بها الإقليم خلال مدة الدراسة.

الجدول ٢

تطور الناتج المحلي الإجمالي في إقليم كردستان بالأسعار الجارية ومتوسط نصيب الفرد منه للمدة (٢٠٠٦-٢٠١٦)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دينار) (١)	معدل التغير السنوي % (٢)	متوسط نصيب الفرد (دينار) (٣)	معدل التغير السنوي % (٤)
٢٠٠٦	٨٨١٨	-	٢٠٥٥١٨١	-
٢٠٠٧	١٥٣٩٧	٧٥	٣٤٨٣٣٩٥	٦٩
٢٠٠٨	٢٤٧٢٦	٦١	٥٤٣٠٠٩٥	٥٥
٢٠٠٩	٢٢٩٨٥	٧-	٤٩٣٠٠٠٦	٩-
٢٠١٠	٢٣٢٤٣	١	٤٨٤٩٠٦٨	٢-
٢٠١١	٢٤٠٠٠	٥-	٤٨٧٢٤٧٤	٢-
٢٠١٢	٢٧٦٠٠	١٥	٥٤٥٥٦١٢	١١
٢٠١٣	٣٣٨١٤	٢٣	٦٥٠٩٢٨٦	١٩
٢٠١٤	٣١٤٢٦	٧-	٥٨٩٣١٨٥	٩-
٢٠١٥	٣٠٥٤٣	٣-	٥٥٨١٢٤٣	٥-
٢٠١٦	٢٨٥٤٤	٧-	٥٠٨٤٣٦٨	٨-

المصدر:

- (١)، (٣) وزارة التخطيط في إقليم كردستان للمدة (٢٠٠٦-٢٠١٦)، هيئة الاحصاء، قسم الحسابات القومية، سجلات غير منشورة.
- (٢)، (٤) من عمل الباحث.

يتضح من الجدول ٢ أن التذبذب في الناتج المحلي الإجمالي انعكس بشكل واضح على متوسط نصيب الفرد منه، إذ ارتفع من (٢٠٥٥١٨١) مليون دينار عام (٢٠٠٦) إلى (٣٤٨٣٣٩٥) مليون دينار عام (٢٠٠٧) بمعدل تغير (٦٩%)، ثم ارتفع إلى (٦٥٠٩٢٨٦) مليون دينار عام (٢٠١٣) بمعدل تغير (١٩%) عن عام (٢٠١٢)، وفي الاعوام (٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦) كان معدل التغير سالب (-٩%، -٥%، -٨%) على التوالي بسبب انخفاض الناتج المحلي الاجمالي.

ثانيا- التضخم

بدأت هيئة احصاء إقليم كردستان بحساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك منذ عام (٢٠٠٨) بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء في وزارة التخطيط العراقية، وذلك بالاعتماد على سنة أساس (٢٠٠٧)، والجدول ٣ يوضح ذلك.

الجدول ٣

معدل التضخم في إقليم كردستان العراق للمدة (٢٠٠٨-٢٠١٦)

السنوات	معدل التضخم %	السنوات	معدل التضخم %
٢٠٠٨	٣١,٧	٢٠١٣	٢,٩
٢٠٠٩	٣,٨-	٢٠١٤	٤,٠
٢٠١٠	٠,٨	٢٠١٥	٠,٧
٢٠١١	١,٩	٢٠١٦	٥,٣-
٢٠١٢	٧,٢	-	-

المصدر: وزارة التخطيط في إقليم كردستان (٢٠٠٨-٢٠١٦)، هيئة الاحصاء، قسم الارقام القياسية.

يلاحظ من الجدول ٣ أن معدل التضخم في عام (٢٠٠٨) كان (٣١,٧%) وهو أعلى مستوى له خلال مدة الدراسة، ثم انخفض بعد ذلك بشكل كبير ليصل إلى (-٣,٨%) في عام (٢٠٠٩) ويعود سبب هذا الانخفاض إلى حدوث الازمة المالية العالمية آنذاك والكساد الذي حدث نتيجتها، ثم بدأ بالارتفاع تدريجياً، إذ بلغ (٧,٢%)، (٢,٩%)، (٤,٠%) للأعوام (٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤) على التوالي ويعود سبب هذا الارتفاع إلى زيادة أسعار السلع الاستهلاكية وإيجارات الدور السكنية، بسبب زيادة الطلب عليها نتيجة موجة النزوح إلى إقليم كردستان بسبب تدهور الوضع الأمني والحرب الدائرة في عدد من المحافظات العراقية، ثم انخفض إلى (٠,٧%) في عام (٢٠١٥)، وفي عام (٢٠١٦) انخفض ليصل إلى (-٥,٣%) وهو أدنى مستوى له خلال مدة الدراسة، ويعود سبب هذا الانخفاض إلى الأزمة المالية التي يمر بها الإقليم وما نتج عنها من ركود اقتصادي، إن معدلات التضخم العالية تعكس حالة عدم الاستقرار في السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد ككل، والتي تشكل بيئة استثمارية غير مؤكدة، وبذلك فإن ارتفاع معدل التضخم لا يشجع على الاستثمار الأجنبي المباشر، لأن الكلفة النسبية للإنتاج ستزداد، لذا من الضروري المحافظة على معدلات مستقرة للتضخم للمساهمة في عملية النمو والتنمية الاقتصادية.

ثالثاً- سعر الفائدة

يتبع إقليم كردستان العراق سياسة البنك المركزي العراقي في تحديد سعر الفائدة (سعر البنك)، وكما موضح في الجدول ٤.

الجدول ٤
سعر الفائدة في إقليم كردستان العراق للمدة (٢٠٠٦-٢٠١٦)

السنوات	سعر الفائدة %	السنوات	سعر الفائدة %
٢٠٠٦	١٠,٤٢	٢٠١٢	٦
٢٠٠٧	٢٠	٢٠١٣	٦
٢٠٠٨	١٦,٧٥	٢٠١٤	٦
٢٠٠٩	٨,٨٣	٢٠١٥	٦
٢٠١٠	٦,٢٥	٢٠١٦	٦
٢٠١١	٦	-	-

المصدر: البنك المركزي العراقي (٢٠٠٦-٢٠١٦)، إحصائيات سنوية، المديرية العامة للإحصاء الابحاث، بغداد.

يتضح من الجدول ٤ أن سعر الفائدة في عام (٢٠٠٦) كان (١٠,٤٢%)، وبلغ ذروته في عام (٢٠٠٧) ليصل إلى (٢٠%)، إذ يعود سبب هذا الارتفاع لمواجهة التضخم في ذلك العام، ثم أخذ بالانخفاض بعد ذلك، إذ أبقى البنك المركزي العراقي على سعر فائدة (سعر السياسة) عند مستوى (٦%) منذ عام (٢٠١٠) لغاية عام (٢٠١٦)؛ وذلك لخلق بيئة استثمارية جاذبة وتشجيع الاستثمارات، إذ يعد سعر الفائدة من العوامل المهمة والمؤثرة بشكل مباشر في الاستثمار.

رابعاً- سعر الصرف

يعد سعر الصرف أداة مهمة لربط الاقتصاد المحلي باقتصادات البلدان الأخرى، وتبرز أهمية سعر الصرف من خلال استعماله كمؤشر لقياس تنافسية البلد مع البلدان الأخرى، إذ إن العلاقة بين التنافسية ومستوى سعر الصرف الحقيقي هي علاقة عكسية، وكذلك تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية المتجسدة بالتوازن الداخلي والتوازن الخارجي، إذ إن التوازن الداخلي يتحقق عندما يكون هناك استقرار في المستوى العام للأسعار والأجور، فضلاً عن تحقيق العمالة الكاملة، في حين إن تحقيق التوازن الخارجي يتم عن طريق توازن ميزان المدفوعات، والمقصود هنا هو التوازن الاقتصادي (المدفوعات الخارجية تساوي الإيرادات الخارجية) وليس التوازن المحاسبي (الجانب الدائن يساوي الجانب المدين)، ويمكن عن طريق سعر الصرف تحقيق أهداف السياسة النقدية من خلال استخدام سعر الصرف بوصفه عاملاً لتخفيض نسبة التضخم. (بوخاري، ٢٠١٠، ١٢١) ويعرف سعر الصرف على أنه عملية بيع العملة الوطنية لبلد ما بهدف الحصول على العملات الأجنبية. (صيد، ٢٠١٣، ٢٣) ويعرف بأنه عدد الوحدات من عملة معينة التي يستلزم التخلي عنها من أجل الحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى. (حشيش وشهاب، ٢٠٠٥، ٢٢٤) ويقصد بسعر صرف الدينار العراقي عدد الوحدات من العملة العراقية (الدينار العراقي) التي تبادل بوحدة واحدة من العملة الأجنبية (الدولار الأمريكي). ويوضح الجدول ٥ معدلات سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي.

الجدول ٥
سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي بالأسعار الرسمية للمدة (٢٠٠٦-٢٠١٦)

السنوات	الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي	معدل التغير السنوي %
٢٠٠٦	١٤٦٧	-
٢٠٠٧	١٢٥٥	-١٤
٢٠٠٨	١١٧٢	-٦
٢٠٠٩	١١٧٠	-٠,٢
٢٠١٠	١١٧٠	٠
٢٠١١	١١٧٠	٠
٢٠١٢	١١٦٦	-٠,٣
٢٠١٣	١١٦٦	٠
٢٠١٤	١١٦٦	٠
٢٠١٥	١١٦٦	٠
٢٠١٦	١١٨٢	١,٤

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على البنك المركزي العراقي (٢٠٠٦-٢٠١٦)، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي.

من خلال تتبع أسعار صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي كما في الجدول ٥ نجد أن الدينار العراقي بدأ يسترد قيمته تدريجياً ويحافظ على استقراره، إذ بلغ سعر صرف الدينار مقابل الدولار (١١٧٠) في عام (٢٠٠٩) مقارنة بـ (١٤٦٧) في عام (٢٠٠٦) بمعدل تغير (٢٠-%)، وبمعدل تغير (٠,٢ -%) عن عام (٢٠٠٨)، ثم انخفض إلى (١١٦٦) عام (٢٠١٢) وبقي مستقراً على المعدل نفسه إلى عام (٢٠١٥)، ويعود ذلك إلى سياسة سعر الصرف التي تبناها البنك المركزي العراقي، إذ تمكن من السيطرة على تحركات الصرف الأجنبي من أجل استعادة الثقة بالعملة الوطنية (الدينار) ورفع قيمته تجاه العملات الأجنبية، وفي عام (٢٠١٦) ارتفع معدل صرف الدينار العراقي مقابل الدولار إلى (١١٨٢) بمعدل تغير (١,٤%)، أي انخفضت قيمته بنسبة (١,٤%)، عن عام (٢٠١٥).

خامساً- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)

لقد شهد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر تذبذباً واضحاً متأثراً بالظروف والأوضاع الاقتصادية السياسية والامنية وانعكاساتها على البيئة الاستثمارية، ويمكن توضيح ذلك كما في الجدول ٦.

الجدول ٦
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في إقليم كردستان العراق للمدة (٢٠٠٦-٢٠١٦)

السنوات	عدد المشاريع	تدفقات FDI (مليون دولار)	الأهمية النسبية % لكل سنة/المجموع
٢٠٠٦	-	-	-
٢٠٠٧	٢	٧٣٥	١٠,١٣

السنوات	عدد المشاريع	تدفقات FDI (مليون دولار)	الأهمية النسبية % لكل سنة/المجموع
٢٠٠٨	٤	١٢٣	١,٦٩
٢٠٠٩	٥	١٢٩	١,٧٨
٢٠١٠	٦	٨٦٧	١١,٩٥
٢٠١١	٨	٥٦٧	٧,٨٨
٢٠١٢	١٢	٦٦٦	٩,١٨
٢٠١٣	٦	٢٤٤٢	٣٣,٦٦
٢٠١٤	٣	٨٧٣	١٢,٠٣
٢٠١٥	٣	٨١٣	١١,٢١
٢٠١٦	٣	٤٠	٠,٥٥
المجموع	٥٢	٧٢٥٥	١٠٠

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات هيئة الاستثمار في إقليم كردستان للمدة (٢٠٠٦-٢٠١٦)، مديرية الدراسات والمعلومات، تقرير الاستثمار، صفحات متفرقة.

يتضح من الجدول ٦ أنه لم يتم تسجيل أي مشروع استثماري من قبل المستثمرين الأجانب في عام (٢٠٠٦)، ربما يعود ذلك إلى تردي الوضع الأمني في العراق خلال ذلك العام والأعوام التي سبقته، مما شكل بيئة طاردة للاستثمار، ولاسيما الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك تأخر إقرار قانون الاستثمار رقم (٤) الذي تضمن حوافز وضمانات للمستثمر الأجنبي والذي تم إقراره في (٤/ ٧/ ٢٠٠٦)، بدأ الاستثمار الأجنبي المباشر بالتدفق إلى الإقليم في عام (٢٠٠٧)، إذ بلغ (٧٣٥) مليون دولار بأهمية نسبية (١٠,١٣%) من إجمالي FDI خلال مدة الدراسة، ويعود ذلك إلى الإجراءات المشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر، لاسيما تطبيق قانون الاستثمار رقم (٤) لسنة (٢٠٠٦) الذي أدى إلى إحداث تغييرات جوهرية في مفهوم الاستثمار من خلال الإعفاءات الكبيرة من الضريبة على الأرباح ومعاملة المستثمر الأجنبي كالمستثمر المحلي وحرية تحويل العوائد وغير ذلك من الإجراءات التي تضمنها هذا القانون، فضلاً عن الاستقرار الأمني النسبي في الإقليم ووجود منافذ حدودية متعددة داخل الإقليم، وانخفض حجم FDI إلى (١٢٣) مليون دولار في عام (٢٠٠٨) بأهمية نسبية (١,٦٩%)، وفي عام (٢٠٠٩) بلغ حجم الاستثمار (١٢٩) مليون دولار بأهمية نسبية (١,٧٨%)، ويعود سبب هذا الانخفاض إلى تأثر المناخ الاستثماري بالتهديدات الأمنية، فضلاً عن انعكاسات الأزمة المالية العالمية آنذاك، وفي عام (٢٠١٠) ازداد حجم الاستثمار إلى (٨٦٧) مليون دولار بأهمية نسبية (١١,٩٥%) بنسبة نمو (٥٧٢%) نسبة إلى عام (٢٠٠٩)، وفي عام (٢٠١١) بلغ حجم FDI (٥٦٧) مليون دولار بأهمية نسبية (٧,٨٢%)، ثم ازداد إلى (٦٦٦) مليون دولار في عام (٢٠١٢) بأهمية نسبية (٩,١٨%)، أما عام (٢٠١٣) فقد شهد تدفق FDI ارتفاعاً كبيراً وصل إلى (٢٤٤٢) مليون دولار بأهمية نسبية (٣٣,٦٦%) وبنسبة نمو (٢٦٧%) نسبة إلى عام (٢٠١٢)، إذ شكلت أعلى نسبة خلال مدة الدراسة؛ وذلك نتيجة لتعافي الاقتصاد العالمي من آثار الازمة المالية العالمية وزيادة حركة الاستثمار الأجنبي، فضلاً عن تحسن الوضع الأمني والسياسي في العراق، وبالتالي تشكلت بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، وفي عام (٢٠١٤) انخفض حجم FDI إلى (٨٧٣) مليون دولار بأهمية نسبية (١٢,٠٣%)، أما في عام (٢٠١٥) فقد بلغ حجم FDI (٨١٣) مليون دولار بأهمية نسبية (١١,٢١%)، وفي عام (٢٠١٦) انخفض حجم FDI ليصل إلى (٤٠) مليون دولار بأهمية نسبية (٠,٥٥%) وهي أدنى نسبة وصل اليها خلال مدة الدراسة، وبالتالي يصبح مقدار الاستثمار الأجنبي المباشر خلال المدة (٢٠٠٦– ٢٠١٦) حوالي (٧٢٥٥) مليون

دولار، ويعود سبب الانخفاض في الأعوام الثلاثة الأخيرة إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية في المنطقة بشكل عام، وفي العراق بشكل خاص وانعكاساتها السلبية على البيئة الاستثمارية في إقليم كردستان العراق.

٣ – قياس العلاقة بين مؤشرات البيئة الاستثمارية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر

لقياس أثر مؤشرات البيئة الاستثمارية الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر سنقوم بتطبيق أنموذج الانحدار الذاتي ذي فترات الابطاء الموزعة (ARDL)، إذ سيتم ذلك وفقاً لمخرجات البرنامج القياسي (EVIEWS9) للسلاسل الزمنية للمتغيرات الداخلة في الأنموذج.

١- وصف المتغيرات المستخدمة في الأنموذج

يمكن توصيف متغيرات الدراسة بحسب الجدول الآتي:

الجدول ٧
توصيف متغيرات الدراسة

المتغيرات	الرمز	المدة
الاستثمار الأجنبي المباشر	LFDI	٢٠٠٦ - ٢٠١٦
الناتج المحلي الإجمالي	LGDP	
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	LAPC	
سعر الفائدة	LIR	
سعر الصرف الرسمي	LEX	
معدل التضخم	LIN	

المصدر: من عمل الباحثين.

٢- طبيعة بيانات الدراسة

تم تحويل البيانات السنوية إلى بيانات ربع سنوية لغرض تطبيق طرائق الاقتصاد القياسي التي ستعطي نتائج أكثر دقة وموضوعية فيما إذا كانت السلسلة الزمنية طويلة.

إذ تم تحويل البيانات السنوية إلى بيانات ربع سنوية طبقاً لطريقة (DIS) وعلى النحو الآتي: (العفلوكي، ٢٠١٦، ٢١٠)

$$X_1 = Z_{t-1} + 7.5 / 12 (Z_t - Z_{t-1})$$
$$X_2 = Z_{t-1} + 10.5 / 12 (Z_t - Z_{t-1})$$
$$X_3 = Z_t + 1.5 / 12 (Z_{t+1} - Z_t)$$
$$X_4 = Z_t + 4.5 / 12 (Z_{t+1} - Z_t)$$

إذ إن:

Z_t : ترمز إلى قيمة المتغير في السنة t

$Z_t - 1$: ترمز إلى قيمة المتغير في السنة السابقة للسنة t

$Z_t + 1$: ترمز إلى قيمة المتغير في السنة اللاحقة للسنة t

X_i: القيمة الخام للربع i قبل التعديل، $i = 1، 2، 3، 4$

٣- اختبار جذر الوحدة

تم اختبار الاستقرارية (السكون) للسلاسل الزمنية للمتغيرات قيد الدراسة بحسب اختبار فيليبس-بيرون (p-p)، كما في الجدول ٨ والجدول ٩.

الجدول ٨

نتائج اختبارات جذر الوحدة للمتغيرات وفقاً لاختبار فيليبس- بيرون p-p عن المستوى

المتغيرات	الاختبار	حد ثابت	حد ثابت واتجاه عام	بدون
LFDI	PP	-1.435	-1.545	-0.017
	الاحتمالية	0.551	0.791	0.669
LGDP	PP	-1.500	-1.428	1.369
	الاحتمالية	0.520	0.831	0.953
LAPC	PP	-5.456	-5.430	0.190
	الاحتمالية	0.000	0.000	0.734
LIR	PP	-4.462	-2.195	-2.381
	الاحتمالية	0.001	0.475	0.018
LEX	PP	-4.073	-3.705	-0.695
	الاحتمالية	0.003	0.036	0.407
LIN	PP	-3.224	-3.196	-2.018
	الاحتمالية	0.030	0.107	0.043

المصدر: من عمل الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews9).

نلاحظ من الجدول ٨ أن المتغيرات (LAPC، LIR، LEX، LIN) مستقرة عند المستوى الاصلي للبيانات، في حين المتغيرات (LFDI، LGDP) غير مستقرة عند المستوى الاصلي، وأن هذا المتغيرات تصبح مستقرة بعد أخذ الفرق الأول لها، كما في الجدول ٩، لذا لا يمكن تطبيق اختبارات التكامل المشترك التقليدية مثل اختبارات (جوهانسن، كرانجر، متجه تصحيح الخطأ)، ويفضل تطبيق أنموذج الانحدار الذاتي ذي فترات الابطاء الموزعة (ARDL).

الجدول ٩

نتائج اختبارات جذر الوحدة للمتغيرات وفقاً لاختبار فيليبس- بيرون p-p عند الفرق الاول

المتغيرات	الاختبار	حد ثابت	حد ثابت واتجاه عام	بدون
LFDI	PP	-2.724	-2.840	-2.736
	الاحتمالية	0.081	0.194	0.007
LGDP	PP	-3.685	-3.538	-3.807
	الاحتمالية	0.009	0.053	0.000

المصدر: من عمل الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews9).

٤- اختبار فترة الابطاء المثلى

يلاحظ من الجدول ١٠ أن الأنموذج الذي تم اختياره بحسب منهجية (ARDL) هو من الرتبة (٤،٤)، (٤،٤)، (٢،٠)، (٣،٣)، (٢،٢) على التوالي، بحسب معايير اختبار فترات الابطاء، إذ يتم اختيار فترة الابطاء المثلى التي تعطي أقل قيمة للمعايير المستخدمة.

الجدول ١٠

نتائج اختبار فترة الابطاء المثلى بين مؤشرات البيئة الاستثمارية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر

Variable	Model	LogL	AIC*	BIC	HQ	Adj. R-sq	Specification
LGDP	1	32.84365	-1.63169	-1.1559	-1.48624	0.982525	ARDL(4، 4)
LAPC	1	36.14158	-1.86726	-1.39147	-1.7218	0.986193	ARDL(4، 4)
LIR	15	18.50108	-1.03579	-0.84548	-0.97761	0.963492	ARDL(2، 0)
LEX	7	30.12794	-1.58057	-1.19994	-1.46421	0.980906	ARDL(3، 3)
LIN	13	21.21432	-1.08674	-0.80126	-0.99947	0.96719	ARDL(2، 2)

المصدر: من عمل الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews9).

كما تشير نتائج التقدير الأولي للعلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع إلى أن معامل التحديد (R^2) للمتغيرات (LGDP، LAPC، LIR، LEX، LIN) بلغ (٠,٩٨، ٠,٩٩، ٠,٩٧، ٠,٩٧، ٠,٩٨، ٠,٩٧)، وأن معامل التحديد المصحح (R^{-2}) بلغ (٠,٩٨، ٠,٩٨، ٠,٩٧، ٠,٩٦، ٠,٩٨، ٠,٩٧) على التوالي، مما يعطي قوة تفسيرية للأنموذج، كما أن الأنموذج معنوي ككل بحسب اختبار (F).

٥- اختبار الحدود للعلاقة بين المتغيرات

من أجل اختبار مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة (الناتج المحلي الاجمالي، معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، معدل الفائدة، سعر الصرف الرسمي، معدل التضخم) والمتغير التابع (الاستثمار الأجنبي المباشر) يتم حساب إحصائية (F) فإذا كانت قيمة احصائية (F) المحسوبة أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة فأننا نرفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ونقبل الفرضية البديلة، أما إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة فأننا نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة، والجدول ١١ يوضح نتائج اختبار الحدود لأنموذج (ARDL).

الجدول ١١

نتائج اختبار الحدود للعلاقة بين مؤشرات البيئة الاستثمارية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر

علاقة الناتج المحلي الاجمالي (LGDP) والاستثمار الأجنبي المباشر (LFDI)		
Test Statistic	**Value**	**K**
F – Statistic	12,44886	1
Critical Value Bounds		
Significance	**I0 Bound**	**I1 Bound**

علاقة الناتج المحلي الاجمالي (LGDP) والاستثمار الأجنبي المباشر (LFDI)		
10%	4.040	4.780
5%	4.940	5.730
2.5%	5.770	6.680
1%	6.840	7.840
علاقة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (LAPC) والاستثمار الأجنبي المباشر (LFDI)		
Test Statistic	**Value**	**K**
F – Statistic	7.994752	1
Critical Value Bounds		
Significance	**I0 Bound**	**I1 Bound**
10%	4.040	4.780
5%	4.940	5.730
2.5%	5.770	6.680
1%	6.840	7.840
علاقة سعر الفائدة (LIR) والاستثمار الأجنبي المباشر (LFDI)		
Test Statistic	**Value**	**K**
F – Statistic	7.279036	1
Critical Value Bounds		
Significance	**I0 Bound**	**I1 Bound**
10%	4.040	4.780
5%	4.940	5.730
2.5%	5.770	6.680
1%	6.840	7.840
علاقة سعر الصرف الرسمي (LEX) والاستثمار الأجنبي المباشر (LFDI)		
Test Statistic	**Value**	**K**
F – Statistic	2,276686	1
Critical Value Bounds		
Significance	**I0 Bound**	**I1 Bound**
10%	4.040	4.780
5%	4.940	5.730
2.5%	5.770	6.680
1%	6.840	7.840
علاقة التضخم (LIN) والاستثمار الأجنبي المباشر (LFDI)		
Test Statistic	**Value**	**K**
F – Statistic	7.008761	1
Critical Value Bounds		
Significance	**I0 Bound**	**I1 Bound**
10%	4.040	4.780
5%	4.940	5.730
2.5%	5.770	6.680
1%	6.840	7.840

المصدر: من عمل الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews9).

تظهر النتائج أن علاقة الناتج المحلي الاجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر بحسب القيمة المحسوبة لإحصائية (F) تساوي (١٢,٤٤٨٨٦) وهي أكبر من قيمة (F) الحرجة عند حدها الأعلى عند مستوى (١%) وهي تساوي (7.840)، مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، أي وجود علاقة تكامل مشترك بين الناتج المحلي الاجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر خلال مدة

الدراسة، كما توضح النتائج وجود علاقة تكامل مشترك بين متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر؛ لأن القيمة المحسوبة لإحصائية (F) تساوي (7.994752) وهي أكبر من قيمة (F) الحرجة عند حدها الأعلى عند مستوى (١%) وهي تساوي (7.840)، وكذلك وجود علاقة تكامل مشترك بين سعر الفائدة والاستثمار الأجنبي المباشر؛ لأن القيمة المحسوبة لإحصائية (F) تساوي (7.279036) وهي أكبر من قيمة (F) الحرجة عند حدها الأعلى عند مستوى (٢,٥%) وهي تساوي (6.680)، في حين توضح النتائج عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين سعر الصرف الرسمي والاستثمار الأجنبي المباشر؛ لأن القيمة المحسوبة لإحصائية (F) تساوي (٢,٢٧٦٦٨٦) وهي أقل من قيمة (F) الحرجة عند حدها الأدنى عند جميع المستويات (١%، ٢,٥%، ٥%، ١٠%)، وتبين النتائج وجود علاقة تكامل مشترك بين معدل التضخم والاستثمار الأجنبي المباشر؛ لأن القيمة المحسوبة لإحصائية (F) تساوي (7.008761) وهي أكبر من قيمة (F) الحرجة عند حدها الأعلى عند مستوى (٢,٥%) وهي تساوي (6.680).

٦- تقدير معلمات الأجل القصير والأجل الطويل ومعلمة تصحيح الخطأ

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات ينبغي الآن الحصول على المقدرات الطويلة والقصيرة الأجل لمعلمات الأنموذج المقدر ومعلمة تصحيح الخطأ، والجدول ١٢ يوضح ذلك.

الجدول ١٢

نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل والأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

علاقة الناتج المحلي الاجمالي (LGDP) والاستثمار الأجنبي المباشر (LFDI)				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
D(LFDI(-1))	0.665273	0.143619	4.632216	0.000
D(LFDI(-2))	-0.1705	0.170653	-0.99909	0.331
D(LFDI(-3))	0.425335	0.147006	2.893312	0.009
D(LGDP)	8.52435	2.424493	3.51593	0.002
D(LGDP(-1))	-7.91246	5.743607	-1.37761	0.185
D(LGDP(-2))	4.743876	4.165329	1.138896	0.269
D(LGDP(-3))	-2.26898	1.460149	-1.55394	0.137
CointEq(-1)	-0.33716	0.067629	-4.9854	0.000
Long Run Coefficients				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
LGDP	3.527282	0.497555	7.089228	0.000
C	-29.5093	5.08936	-5.79822	0.000
علاقة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (LAPC) والاستثمار الأجنبي المباشر (LFDI)				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
D(LFDI(-1))	0.842488	0.212915	3.956919	0.000
D(LFDI(-2))	-0.41604	0.23629	-1.7607	0.095
D(LFDI(-3))	0.382111	0.160422	2.381912	0.028
D(LAPC)	2.384027	0.658413	3.620869	0.002
D(LAPC(-1))	0.212014	0.069408	3.054616	0.006
D(LAPC(-2))	0.042673	0.076326	0.55908	0.583

D(LAPC(-3))	0.110138	0.053491	2.059002	0.054
CointEq(-1)	-0.45292	0.114564	-3.95345	0.000
Long Run Coefficients				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
LAPC	3.780798	0.413889	9.134806	0.000
C	-51.9476	6.42483	-8.08545	0.000
علاقة سعر الفائدة (LIR) والاستثمار الأجنبي المباشر (LFDI)				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
D(LFDI(-1))	0.700472	0.107701	6.503878	0.000
D(LIR)	-0.24385	0.18176	-1.34162	0.191
CointEq(-1)	-0.16882	0.05356	-3.15203	0.004
Long Run Coefficients				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
LIR	-1.44444	0.753629	-1.91665	0.066
C	9.304558	1.444554	6.441127	0.000
والاستثمار الأجنبي المباشر (LEX) علاقة سعر الصرف الرسمي (LFDI)				
Prob.	**t-Statistic**	**Std. Error**	**Coefficient**	**Variable**
D(LFDI(-1))	0.938826	0.175854	5.338677	0.000
D(LFDI(-2))	-0.21701	0.160629	-1.35101	0.191
D(LEX)	99.8635	25.06233	3.984605	0.000
D(LEX(-1))	-187.905	65.99115	-2.84743	0.009
D(LEX(-2))	47.21766	24.49698	1.927489	0.067
CointEq(-1)	-0.10566	0.049149	-2.14967	0.043
Long Run Coefficients				
Prob.	**t-Statistic**	**Std. Error**	**Coefficient**	**Variable**
LEX	-39.6206	42.57702	-0.93056	0.362
C	286.5283	300.852	0.95239	0.351
علاقة التضخم (LIN) والاستثمار الأجنبي المباشر (LFDI)				
Prob.	**t-Statistic**	**Std. Error**	**Coefficient**	**Variable**
D(LFDI(-1))	0.833933	0.102721	8.118388	0.000
D(LIN)	0.045655	0.042796	1.066803	0.296
D(LIN(-1))	-0.0851	0.041036	-2.07383	0.049
CointEq(-1)	-0.10212	0.031427	-3.24937	0.003
Long Run Coefficients				
Prob.	**t-Statistic**	**Std. Error**	**Coefficient**	**Variable**
LIN	0.604076	0.384769	1.569969	0.129
C	5.966382	0.432789	13.78588	0.000

المصدر: من عمل الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews9).

تشير نتائج الجدول ١٢ إلى الآتي:

١. وجود علاقة طويلة الأجل معنوية وطردية بين الناتج المحلي الاجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر، إذ إن معلمة تصحيح الخطأ تأخذ الاشارة السالبة، كما أنها معنوية إحصائياً عند مستوى (٥%)، وهو ما يجب أن تكون عليه، أي سالبة ومعنوية حتى تقدم دليلاً على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، وهذا يعني أن اختلال التوازن يصحح بسرعة (33%)، إذ إن زيادة الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (١%) تؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة (٣,٥٢%). وهذا ينطبق مع منطق النظرية الاقتصادية، ويدعم تأثير الناتج المحلي الاجمالي على الاستثمار الأجنبي المباشر؛ نظراً للارتباط الوثيق بينهما، إذ يشير معدل النمو المرتفع للناتج الحلي الإجمالي إلى توافر أساسيات اقتصادية قوية، فضلاً عن ارتفاع معدل العائد المتوقع من عملية الاستثمار، إذ يؤدي نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى زيادة متوسط دخل الفرد في الإقليم، مما يجعله يتطلع إلى انماط استهلاكية جديدة، وبالتالي ضرورة وجود استثمارات تشبع هذه الرغبات المتزايدة.

٢. وجود علاقة طويلة الأجل معنوية وطردية بين متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر، إذ إن معلمة تصحيح الخطأ تأخذ الاشارة السالبة، كما أنها معنوية إحصائياً عند مستوى (٥%)، وإن اختلال التوازن يصحح بسرعة (٣٥%)، وإن زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (١%) تؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة (٣,٧٨%). وهذا ينطبق مع منطق النظرية الاقتصادية، إذ يعد متوسط نصيب الفرد مؤشر للطلب الذي يعكس حجم السوق في الإقليم، ويعد حجم الطلب أحد دوافع الاستثمار، إذ يكون المستثمر الأجنبي أكثر انجذاباً للمناطق التي تشهد توسعاً في أسواقها، لأنها توفر فرصاً جديدة للاستثمار.

٣. وجود علاقة طويلة الأجل معنوية وعكسية بين سعر الفائدة والاستثمار الأجنبي المباشر، إذ إن معلمة تصحيح الخطأ تأخذ الاشارة السالبة، كما أنها معنوية إحصائياً عند مستوى (٥%)، وإن اختلال التوازن يصحح بسرعة (١٦%)، إذ إن زيادة سعر الفائدة بنسبة (١%) يؤدي إلى انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة (١,٤٤%). وهذا ينطبق مع منطق النظرية الاقتصادية، إذ يعد سعر الفائدة أحد المحددات المهمة للاستثمار الأجنبي المباشر، إذ يرتبطان بعلاقة عكسية، لذا فإن زيادة سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الإقليم، وبالعكس.

٤. وجود استجابة قصيرة الأجل بين سعر الصرف الرسمي والاستثمار الأجنبي المباشر، إذ إن معلمة تصحيح الخطأ تأخذ الاشارة السالبة، كما أنها معنوية إحصائياً، وإن اختلال التوازن يصحح بسرعة (١٠%)، وعدم وجود علاقة طويلة الأجل؛ لأن معلمة الأجل الطويل غير معنوية إحصائياً. إذ ترتبط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عكسياً مع تقلبات أسعار الصرف، فكلما كانت أسعار الصرف أكثر استقراراً كان أثرها محدوداً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن ثَمَّ فإن عدم وجود أثر معنوي لسعر صرف الدينار العراقي على الاستثمار الأجنبي المباشر في إقليم كردستان يعود إلى ثبات تحركات سعر الصرف والتي تكاد تكون معدومة منذ عام (٢٠٠٩)، فضلاً عن أن المستثمرين لا يهتمون كثيراً عند اتخاذ قرار الاستثمار بتحركات سعر الصرف بقدر ما يهتمون بمحددات أخرى، لا سيما مستوى الاستقرار الأمني وقوانين الاستثمار والبنى التحتية والعائد على الاستثمار.

٥. وجود استجابة قصيرة الأجل بين معدل التضخم والاستثمار الأجنبي المباشر، إذ إن معلمة تصحيح الخطأ تأخذ الاشارة السالبة، كما أنها معنوية إحصائياً عند مستوى (٥%)، وإن اختلال التوازن يصحح بسرعة (١٠%)، مع عدم وجود استجابة طويلة الأجل؛ لأن المعلمة غير معنوية إحصائياً. إذ ترتبط معدلات التضخم بعلاقة عكسية مع الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ تعد معدلات التضخم المرتفعة مؤشراً على عدم الاستقرار الاقتصادي، وتؤدي إلى انخفاض القيمة النقدية وتشويه البيانات الاقتصادية، مما يعقد عملية التنبؤ الاقتصادي، وبالتالي صعوبة إدارة عملية الاستثمار، وإن عدم وجود أثر معنوي للتضخم على الاستثمار الأجنبي المباشر يعود إلى الانخفاض الملحوظ في معدل التضخم في إقليم كردستان العراق خلال مدة الدراسة.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

١. إن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إقليم كردستان العراق تأثر إلى حد كبير بالبيئة الاستثمارية، إذ يتضح ذلك من خلال تتبع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والاحداث التي رافقت هذا التدفق، ولا سيما الأحداث الاقتصادية السياسية والأمنية، فقد كان أعلى مستوى له عام (٢٠١٣) بأهمية نسبية (٣٣,٦٦%)؛ وذلك نتيجة لتعافي الاقتصاد العالمي من آثار الأزمة المالية العالمية وزيادة حركة الاستثمار الأجنبي المباشر، فضلاً عن تحسن الوضع الاقتصادي الأمني والسياسي في العراق، وبالتالي تشكلت بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، وكان أدنى مستوى له في عام (٢٠١٦) بأهمية نسبية (٠,٥٥%)، إذ يعود سبب هذا الانخفاض إلى تدهور الاوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية في المنطقة بشكل عام وفي العراق بشكل خاص وانعكاساتها السلبية على البيئة الاستثمارية في إقليم كردستان.

٢. يُعد قانون الاستثمار رقم (٤) لسنة ٢٠٠٦ الركيزة الأساسية للبيئة الاستثمارية التشريعية في إقليم كردستان، إذ تضمن إعفاءات وضمانات وحوافز كان لها أثر إيجابي في تشجيع المستثمر الأجنبي للاستثمار في الإقليم، ولا سيما فيما يتعلق بحرية تحويل العوائد والأرباح وتمليك الأراضي، مما ينعكس في زيادة أرباح المستثمرين الأجانب من ناحية والإقليم من ناحية أخرى، وهذا يحسب لصالح هيئة الاستثمار في الإقليم ودورها الفاعل في تحقيق ذلك لما تتمتع به من صلاحيات طبقاً للمادة (١٠) من قانون الاستثمار (٤) لسنة ٢٠٠٦.

٣. على الرغم من أن إقليم كردستان العراق يتميز بعدة عوامل أهمها (الاستقرار السياسي، توافر الموارد الطبيعية، تحرير سعر الفائدة، استقرار سعر الصرف، استقرار نسب التضخم، حرية التجارة الخارجية، حرية التعامل مع النقد الأجنبي) تؤهله ليكون بيئة جاذبة للاستثمار، إلا أن الإقليم يقع في قلب منطقة غير مستقرة اقتصادياً سياسياً وأمنياً، مما ينعكس بشكل سلبي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

٤. أظهرت نتائج التحليل القياسي أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة (الناتج المحلي الإجمالي، متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) والمتغير التابع (الاستثمار الأجنبي المباشر) خلال مدة الدراسة، وهناك علاقة أثر طويلة الأجل عكسية ومعنوية بين سعر الفائدة والاستثمار الأجنبي المباشر، كما أظهرت النتائج عدم وجدود علاقة أثر طويلة الأجل بين (سعر الصرف الرسمي، معدل التضخم) والاستثمار الأجنبي المباشر؛ لأن المعلمة غير معنوية إحصائياً. إذ كانت معظم نتائج الدراسة مطابقة لفرضية الدراسة وللنظرية الاقتصادية باستثناء المتغيرات (سعر الصرف الرسمي، معدل التضخم).

التوصيات

١. العمل على اصدار المزيد من التشريعات والاجراءات التي تشجع على خلق بيئة استثمارية جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تحسين الاوضاع السياسية والأمنية ومؤشرات الاقتصاد الكلي وتنمية البنى التحتية، وتبسيط الإجراءات الإدارية في الوزارات والهيئات والمؤسسات ذات العلاقة بالاستثمار الأجنبي، ومن الأفضل في هذا المجال تبني مفهوم الحكومة الإلكترونية، وتطوير الجهاز المصرفي لما له من دور في تمويل المشروعات الاستثمارية، و وضع برامج وسياسات ترويج للفرص الاستثمارية المتاحة في إقليم كردستان العراق.

٢. ضرورة وضع سياسات تحد من الأضرار التي تصاحب دخول الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الإقليم، ولاسيما سياسة الاغراق الاقتصادي، وتشجيع وتنمية الصناعات المحلية ومساعدتها على الوقوف بوجه المنافسة مع الصناعات الأجنبية من جهة واستيعاب جزء من الأيدي العاملة من جهة أخرى.

٣. العمل على تسهيل إجراءات منح التراخيص للمشاريع الاستثمارية بما يسهم في تقليل الوقت والكلفة، وهذا يتم من خلال تطبيق النافذة الواحدة في هيئة الاستثمار وتفعيلها بالشكل المطلوب.

٤. ضرورة تحقيق استقلال أكبر للسياسة النقدية التي من شأنها تحقيق استقرار في أسعار الصرف، والمساهمة في تحقيق معدلات منخفضة للتضخم وسعر الفائدة، ومواجهة الصدمات سواء كانت تضخمية أم غيرها من أجل توفير بيئة استثمارية مستقرة جاذبة للاستثمارات الأجنبية في العراق بشكل عام وفي الإقليم بشكل خاص.

المصادر

أولاً- التقارير والوثائق

١. البنك المركزي العراقي (٢٠١٦-٢٠٠٦)، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، بغداد.
٢. البنك المركزي العراقي (٢٠٠٦-٢٠١٦)، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، إحصائيات سنوية، بغداد.
٣. رئاسة مجلس الوزراء في إقليم كردستان العراق، هيئة الاستثمار، قانون الاستثمار رقم (٤) لسنة (٢٠٠٦).
٤. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (٢٠٠٢)، تنامي دور الشركات متعددة الجنسية في الاقتصاد العالمي، النشرة الفصلية، العدد (١٧٠)، الكويت.
٥. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (٢٠٠٦)، المناخ الاستثماري في الدول العربية، الكويت.
٦. هيئة استثمار إقليم كردستان العراق (٢٠٠٦-٢٠١٦)، دائرة الدراسات والمعلومات، تقرير المشاريع الاستثمارية المجازة، اربيل.
٧. وزارة التخطيط، حكومة إقليم كردستان العراق (٢٠١٦)، هيئة الاحصاء، اربيل.
٨. وزارة التخطيط، حكومة إقليم كردستان العراق (٢٠٠٨-٢٠١٦)، هيئة الاحصاء، قسم الارقام القياسية، اربيل.
٩. وزارة التخطيط، حكومة إقليم كردستان العراق (٢٠٠٦-٢٠١٦)، هيئة الاحصاء، قسم السكان والقوى العاملة، سجلات غير منشورة، اربيل.
١٠. وزارة التخطيط، حكومة إقليم كردستان العراق (٢٠٠٦-٢٠١٦)، هيئة الاحصاء، قسم الحسابات القومية، سجلات غير منشورة، اربيل.
١١. وزارة التخطيط، حكومة إقليم كردستان العراق (٢٠١١)، خطة التنمية الاستراتيجية لإقليم كردستان (٢٠١٢-٢٠١٦)، اربيل.

ثانياً- الرسائل والاطاريح

١. العفلوكي، ريسان حاتم كاطع (٢٠١٦)، دور السياسة النقدية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لدول مختارة مع اشارة خاصة إلى إقليم كردستان العراق، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، بغداد، العراق.

٢. النقشبندي، هه روه وان (٢٠١١)، دور الإعلام الاقتصادي في تحفيز الاستثمار في إقليم كردستان العراق مدينة أربيل إأنموذجاً – دراسة تحليلية لعام ٢٠١٠، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة صلاح الدين، أربيل، العراق.

ثالثاً - البحوث والدراسات

١. حديد، عامر اسماعيل (٢٠١٢)، آليات جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول النامية " رؤية تحليلية للمنافع والمخاطر في إقليم كردستان "، مجلة جامعة نوروز، العدد (صفر)، كلية الادارة والاقتصاد ، دهوك، العراق.
٣. الحياني، نعمان عباس ندّا (٢٠١٣)، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية مع اشارة خاصة للعراق، مجلة دنانير، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة العراقية، العدد (٣)، بغداد، العراق.
٤. خليفة، أحمد مبروك محمد ومحمود، ابراهيم سيد عبداللطيف (٢٠١٢)، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الحالة المصرية للمدة (١٩٧٠-٢٠١٠)، المركز الديموقراطي العربي، قسم الدراسات الاقتصادية، القاهرة، مصر.
٥. زكري، عبد اللطيف شهاب، وحسن، تغريد سعيد (٢٠١٤)، الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع السياحي دراسة عن إقليم كردستان العراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (٤١).
٦. عبد الرضا، نبيل جعفر والجوارين، عدنان فرحان (٢٠١٢)، البيئة الاستثمارية في إقليم كردستان، مجلة جامعة نوروز، العدد (صفر)، كلية الادارة والاقتصاد ، دهوك، العراق.

رابعاً- الكتب

١. بوخاري، لحلو موسى (٢٠١٠)، سياسة سعر الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية (دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة سعر الصرف الأجنبي)، ط١، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان.
٢. حشيش، عادل أحمد ومجدي، شهاب (٢٠٠٥)، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر.
٣. السامرائي، دريد محمود (٢٠٠٦)، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، لبنان.
٤. شلغوم، عميروش محند (٢٠١٢)، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، ط١، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان.
٥. صيد، أمين (٢٠١٣)، سياسة سعر الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، ط١، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان.
٦. مبروك، نزيه عبدالمقصود محمد (٢٠٠٧)، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الاجنبية، ط١، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر.
٧. الهادي، سليمان عمر (٢٠١٠)، الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الوضعي، ط١، الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمّان، الاردن.

خامساً- المصادر الأجنبية

1. Irvin، Tucker (2011)، Macroeconomics for Today، South-Wesern Cengage Learning، 7th Edition، USA.
2. UNCTAD (2004)، World Investment Report - The shift towards services، UN، New York and Geneva.